مكونات التّعريف في التّراث العربي

د. محمد حسن عبد العزيز
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

1– المصطلح والتّعريف

المصطلح Term عند أهل الاختصاص: رمز لغوي من شكل خارجي ومفهوم، وهو معنى من المعاني يتميز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصورات(1).

ويعرف الجرجاني الاصطلاح بقوله: اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه(2).

ويحرص علماء المصطلحيّة على أن ينبهوا إلى وجوب أن يكون للمصطلح معنى محدد لا يلتبس بمعنى أي مصطلح آخر، ولهذا أعطوا أهميّة خاصّة للتعريف (Definition) ويقصدون به: الوصف اللفظي لتصور ما، يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة تصورات(3).

وليس الاصطلاح مجرد اتفاق بين أهل العلم أو الصناعة على مدلول خاص فحسب، بل إنّه قائم على معايير. إنّ أي محاولة للتصنيف في أقسام ينبغي أن تقوم على

---

(1) فلبير، "اللغة والمهن"، اللسان العربي، مجلد 33، ص. 302.

(2) الجرجاني، التعريفات، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم في (تعريف) و(حد).

(3) فلبير، **اللغة والمهن**، ص. 302.

وجوه شبه أو خلاف في كل ما يدخل في القسم المفترض وتمييزه عما عداه، ولهذا لجأ أهل الاصطلاح إلى التعريف لكي يحدوا به المعرف بحيث يكون جامعا مانعا.

والتعريف-كما يقول التهانوي- هو الطريق الموصل إلى المطلوب التصوري، ويسمى معرِّفاً بكسر الرّاء المشددة، وقولاً شارحاً، حداً أيضاً عند الأصوليين وأهل العربية.

ومن جملة ما تحصل من مصنفات المناطقة والفقهاء واللغويين يقال، في حد التعريف إنه: مجموع الصفات التي تكون مفهوم الشيء وتمييزه عما عداه.

والتعريف إذا عيّن ماهية الشيء سمي حداً، وإذا ميزه عن غيره سمي رسماً، ويسمى حدا أيضا.

والتعريف قسمان: تعريف حقيقي، ويقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات، سواء أكانت المفهومات معلومة الوجود في الخارج، ويسمى تعريفاً بحسب الحقيقة أم غير معلومة، ويسمى تعريفاً بحسب الاسم.

وتعريف لفظي، ويقصد به أن اللفظ المذكور موضوع بإزاء الصورة المشار إليها، فمعنى قولنا الغضنفر: الأسد هو أن ما وضع له الغضنفر، هو ما وضع له الأسد، فالمستفاد منه تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني. والعلم بوصفه له.

ومن حق التعريف اللفظي أن يكون بألفاظ مفردة مرادفة، فإن لم توجد ذكر مركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله.

ويحترز في التعريف -بعامة- عن الألفاظ الغريبة الوحشية، وعن المشترك والمجاز بلا قرينة، وبالجملة فعن كل لفظ غير ظاهر الدلالة على المقصود.

وثمة نوع من التعريف شائع في خطاب المتعلمين، وهو التعريف بالمثال، سواء كان جزئياً للمعرف نحو الاسم كزيد، والفعل كضرب أو لا يكون مثل: العلم كالنور والجهل كالظلمة، وهو في الحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين المعرف والمثال، فإن كانت

تلك المشابهة مفيدة للتمييز فهي خاصة لذلك المعرف، فيكون التعريف بها رسماً ناقصاً داخلا في أقسام المعرف الحقيقي، وإلا لم يصح التعريف به، وعلى أي حال فليس التعريف بالمثال قسماً على حدة[4].

وفي الموضوع تفصيل وتحقيق فيما يجيء من فقرات:

1 – 1. التّعريف (الحد) عند الفلاسفة :

عرف العرب أرسطو المنطقي قبل أن يعرفوا أرسطو الميتافيزيقي، وترجم الأوجانون، قبل أن يترجم كتاب الطبيعة أو كتاب الحيوان، وللأرجانون في العالم العربي مترلة خاصة، فكانت أجزاؤه الأولى الثلاثة أول ما ترجم من الكتب الفلسفية إلى العربية، ترجمها عبد الله بن المقفع على أرجح الأقوال، ثم ألحقت بها الأجزاء الأخرى وشرحت واختصرت.

وقد كان الحديث عن الحد في مطالع كتب المنطق ضرورياً، فمعرفة حقيقة الأشياء هي معرفة حدودها ورسومها، "وذلك أن الأشياء كلها نوعان: مركبات وبسائط، فأما المركبات فتعرف حقائقها إذا عرفت الأشياء التي هي مركبة منها، والبسائط تعرف حقائقها إذا عرفت الصفات التي تخصها"[5].

وقد استخدم منطق أرسطو بداية من النصف الثاني من القرن الثاني الهجري في بعض العلوم العربية والإسلاميّة وغيرها، وشاعت مصطلحاته بين الباحثين في العلوم المختلفة، وعُدَّ آنذاك آلة العلوم، وأفادوا منه فيما ألفوا، بل نجد كتباً لهم عنوانها: حدود النحو وحدود الفقه وحدود الصول..إلخ، وروعيت مبادئه في أقسامها وتعريفاها.

(4) الجرجاني ، **التعريفات**، والتهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، في (تعريف) و(حد).
(5) إخوان الصفا، رسائل **إخوان الصفا**، 317/3.

يطالعنا عبد الله بن المقفع (ت. 139 هـ) في مفتتح ترجمته لمنطق أرسطو قائلاً: "إن لكل صناعة متاعاً [يقصد موضوعاً] وإن للأمتعة أسماء يعرفها أهل تلك الصناعة ويجهلها من سواهم..ولا يمكن أن نعرف الصناعة إلا بعرفة موضوعاتها وآلاتها، والطريق إلى ذلك يكون بالقسمة [يقصد بالتحليل إلى مكونات] وبالحد.

ثم يعرف الحد بقوله: هو الكلام الجامع المجيز المحيط، كقول القائل في حد الإنس حي ناطق مائت.

والحد عنده جامع لموضوعاته وحاجز بينه وبين غيره مثل حدود الأرَضين، والدور، ومن صفته: أن الزيادة فيه نقصان والنقصان فيه زيادة، وذلك أننا إذا قلنا في حد الإنسان: إنه حي ناطق ميت، فلو زدنا في هذا الحد فقلنا حي ناطق كاتب، لكنا نقصنا من الحد، فلم يحط إلا كل كاتب من الناس، فلو نقصنا من الحد فقلنا: حي ميت لزدنا ذلك في الحد، حتى يجاوز الناس إلى البهائم والطير وسائر الحيوان، فكلها حي ميت [(6)].

والحد عند الفرابي (ت. 339 هـ) يدل على جوهر الشيء وعلى ما به قوامه "وهو يتركب من جنس وفصل مثل قولنا: زيد حيوان ناطق، أو من جنس وخاصة مثل قولنا: زيد حيوان ضحاك، وكل منهما يسمى حداً، وقد يتركب من جنس وعرض مثل: زيد حيوان أبيض أو من عرضين نحو: زيد طبيب حاذق، وكل منهما يسمى رسما[(7)].

وقد جرى ابن سينا (ت. 428 هـ) في تعريفه للحد على ما ذكره الحكيم أرسطو في كتابه طوبيقا من أنه: القول الدال على ماهية الشيء أي على كمال وجوده الذاتي، وهو ما يتحصل له من جنسه القريب وفصله، وعرف الرسم التام بأنه قول مؤلف من

(6) ابن المقفع، **منطق أرسطو**، ص. 1 و2.

(7) الفارابي، **المنطق عند الفارابي**، ص. 61 و62.

جنس الشيء وأعراضه اللازمة له حتى يساويه، وعرف الرسم مطلقاً بأنه قول يعرف الشيء تعريفا غير ذاتي ولكنه خاص، أو بأنه قول مميز للشيء عما سواه لا بالذات".

وقد أجرى ابن سينا تعديلاً في نظريته التي فصلها في رسالة الحدود والتي نقلنا عنها التعريفين السابقين في كتاب له آخر (منطق الشرقيين) إذ يعتمد على التعريف باللوازم واللواحق، ذلك التعريف الذي لا يبلغ جوهر الشيء وذاته بل الأسباب الخارجة عنه..ولا سبيل إلى هذا الضرب من التعريف إلا بالاستقراء مما يختلف عن التعريف الأرسطي الذي يعتمد القسمة والتركيب" [8].

ومن تعريفات الفلاسفة ما يأتي:

من تعريفات الكندي (ت. 252):

العقل: جوهر بسيط مدرك للأشياء بحقائقها.

الجرم: ما له ثلاثة أبعاد [الطول والعرض والعمق] [9].

ومن تعريفات إخوان الصفا:

الهيولي: جوهر بسيط قابل للصورة، والصورة ماهية الشيء..والجوهر: القائم بنفسه القابل للصفات، والصفة: عَرَض حال في الجوهر لا كالجزء منه[10].

1 – 2. التّعريف عند الأصوليّين :

يعرف ابن فورك (ت. 406 هـ) الحد في كتابه (الحدود في الصول) بأنه القول المميز بين المحدود وبين ما ليس منه بسبيل "وهو يساوي الرسم عند المناطقة[11] ويقول

(8) ابن سينا، **رسالة في الحدود**، نشرها د.عبد اللطيف العبد، في كتاب الحدود في ثلاث رسائل ص.67، والأعسم، المصطلح الفلسفي، ص. 38-40.

(9) الكندي، رسائل الكندي ج 1، ص. 113-114.

(10) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا، ص. 317-318.

(11) ابن فورك، الحدود في الأصول ص. 19.

إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت. 478 ه): حد الشيء وحقيقته خاصيته التي بها يتميز، وهو عند القاضي أبو بكر: القول المفسر لاسم المحدود وصفته على وجه يخصه ويحصره.." [12].

ويعرفه الباجي (ت. 474 ه) بأنه اللفظ الجامع المانع، ثم يفسره بقوله: معنى الحد ما يميز به المحدود، ويشتمل على جميعه، وذلك يقتضي أنه يمنع مشاركته لغيره في الخروج عن الحد، ومشاركة غيره في تناول الحد له [13].

أما ابن حزم (ت. 456 ه) فيخص الحد بالحد الحقيقي لا الرسمي متبعا في ذلك المناطقة، ويقول في تعريفه إنه لفظ وجيز يدل على طبيعة الشيء المخبر عنه كقولك: الجسم هو كل طويل عريض عميق...ثم يعرف الرسم بأنه لفظ وجيز يميز المخبر عنه مما سواه فقط دون أن ينبئ عن طبيعة الشيء، كقولك: الإنسان هو الضحاك، فإنك ميزت الإنسان بهذا اللفظ تمييزاً صحيحاً مما سواه، إلا أنك لم تخبر بطبيعته" [14].

وقد حكى ابن تيمية (ت. 723 ه) في كتابه (الرد على المنطقيين) قصة الخلاف بين المناطقة والمتكلمين ووجهه، فرأى أن المحققين من النظار يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره، على حين يدعي أهل المنطق اليوناني أتباع أرسطو ومن حذا حذوهم من الإسلاميين أنه يصور المحدود ويعرف حقيقته.

ورأى أن سائر طوائف النظار من المعتزلة والأشعرية والكرامية والشيعة وغيرهم ممن صنف من أتباع الأئمة الأربعة أن الحدود تفيد التمييز بين المحدود وغيره..ويذكر من كبار القائلين بهذا: أبا الحسن الأشعري وأبا هاشم وعبد الجبار والقاضي أبا بكر وابن فورك والجويني..إلخ [15].

(12) الجويني، التلخيص في أصول الفقه ج. 1، ص. 107-108.
(13) الباجي، الحدود في الأصول، ص. 23.
(14) ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج. 1، ص. 38.
(15) ابن تيمية، **الرد على المنطقيين**، ص. 14-15.

وحكى ابن تيمية تفسير الغزالي اكتفاء المتكلمين بالتمييز في الحد باستعصائه عليهم بالشروط التي شرطها المناطقة، وأنكر جدواه مع هذه الشروط، بل قرر بطلانه، واحتج لذلك باحتجاجات كثيرة، وذكر في آخر كلامه أن طريقة المتكلمين أسدّ في تحصيل المقصود الصحيح بالحدود[16].

1 – 3. ومن تعريفات الأصوليين :

يقول الآمدي (ت. 631 هـ) بعد أن ذكر تعريف الجوهر على أصول الحكماء: الجوهر –على أصول المتكلمين–: المتحيز، وهو ينقسم إلى بسيط ويعبر عنه بالجوهر الفرد، وإلى مركب وهو الجسم. فأما الجوهر الفرد عن جوهر لا يقبل التجزي لا بالفعل ولا بالقوة. وأما الجسم فعبارة عن المؤتلف عن جوهرين فردين فصاعدا [17] .

1 – 4. مكوّنات التّعريف عند الفلاسفة والأصوليّين :

رأينا أن الفلاسفة – وهم الذين شرعوا لنا أصول الاصطلاح– يرون أن التعريف قد يكون بالجنس والفصل، مثل قولنا الإنسان حيوان ناطق وهو أقوى التعريفات لأنه يكشف جوهر الشيء وعلى ما به قوامه.

وقد يكون بالجنس والخاصة مثل قولنا : الإنسان حيوان ضاحك، والخاصة هنا تميز الشيء عما عداه.

وقد يكون بالجنس والعرض مثل قولنا: حيوان أبيض، والعرض هنا لا يلزم بل قد يزول.

والتعريفان الأخيران أقل قوة من التعريف الأول.

---

(16) م.س.ن. ص. 22– 23.

(17) الآمدي، **المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، ص. 109-110.

وقد جرى هذا في كل العلوم تقريبا، وعمل به الأصوليون وبعض النحاة وإن خالف أكثرهم في اعتماد الحد الحقيقي واكتفاؤهم بالحد الرسمي الذي يميز الشيء عما عداه.

1 – 5. التعريف عند الفقهاء :

أغلب المصنفين من الفقهاء يرتب المصطلحات وفقاً لأبواب الفقه من العبادات والمعاملات..إلخ، والمصنف حين يعرف بعنوان الباب أو الفصل يبدأ ببيان معناه في اللغة ثم ببيان معناه في الشريعة أو في الاصطلاح، وقد أصبح ذلك قاعدة كلية نافعة جارية معتبرة في جميع الكتب الفقهية "كما يقول علي بن مجد الدين الشهير بمصنفك[18].

من ذلك مثلا: الرهن في اللغة: جعل الشيء محبوساً، وفي الشريعة حبس الشيء بحق يمكن أخذه منه كالدين. والمساقاة لغة: مفاعلة من السقي.. وشرعاً دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره[19].

والفقهاء –كالأصوليين– يعْنون بالتعريف أو بالحد: القول الجامع الذي به يتميز المعرِّف عما عداه، وهم يجتهدون في بيان ما ينبغي أن يتوفر فيه من خصائص أو قيود ليكون وافيا بالمقصود.

وبداية من القرن الخامس الهجري برز الاهتمام بالخصائص التي ينبغي أن تتوفر في التعريف أو الحد.

فالبزودي (ت. 482 ه) مثلا، وهو من أكابر فقهاء الحنفية يقول: "اللفظ لا يصح إلا بمعناه"، أي بمفهومه، ثم يفسر معناه بقوله: "ومعناه لا يكون إلا برنه لأن حقيقته إنما هي ركنه، ولا يجود إلا عند تحقق شرطه، إذ هو موقوف عليه لا وجود له

(18) مصنفك، علي بن مجد الدين، **الحدود الفقهية**، ص. 16.

(19) القونوي، **أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء**، ص. 289- 274.

إلا معه، ولا يشرع إلا لحكمة، إذ بذلك يخرج عن حد السفه والعبث، وحكمته إنما هي حكمة المقصود منه" [20].

والغزالي (ت. 505 هـ) يعالج في كتابه الشهير (الوجيز) أبواب الفقه على النحو السابق، فيبدأ الباب بتعريف موجز بموضوعه وبمنهجه في علاجه، يقول في بداية كتاب (الصوم)..أما الصوم فالنظر في سببه وركنه وسننه.."ثم يفصل القول: أما سببه فرؤية الهلال..إلخ، وركن الصوم هو النية والإمساك..."ثم يفصل في شرائطه ويقول: وهي أربعة ثلاثة في الصائم، وهي النقاء من الحيض..إلخ، ثم يتحدث عن سننه: وهي ثمانية: تعجيل الإفطار وتأخير السحور..إلخ" [21].

فبيان السبب والركن والشرط والحكم هي العناصر التي تحدد مفهوم الباب الفقهي. وقد أصبح ذلك قاعدة كلية جارية في جميع الكتب الفقهية.

1 – 6. مكوّنات التّعريف عند الفقهاء :

رأينا الفقهاء حين يعبرون عن مفهوم الباب الفقهي أو ما يدخل تحته من فروع يتخذون المعنى اللغوي عموماً مدخلاً للمعنى الاصطلاحي أو الشرعي، وعندما يحددون المعنى الشرعي يراعون الصفات التي بها يتميز أو يتخصص، مراعين في ذلك مفهوم الحد عند الأصوليين.

ورأيناهم كذلك يضعون قاعدة كلية لهذا التخصيص فيبينون ما ينبغي أن يتوفر في المفهوم الفقهي من خصائص هي السبب والركن والشرط والحكمة، وقد يضيفون إلى ذلك خصائص أخرى، وباب الاجتهاد في بيانها مفتوح.

---

(20) مصنفك، علي بن مجد الدين، **الحدود الفقهية** ص. 16.

(21) الغزالي، **الوجيز**، ج.1، ص. 100 – 105.

1 – 7. التعريف عند النحاة :

وقد جرى النحاة على تعريف الحد عند الأصوليين، فابن الحاجب وهو نحوي وأصولي مشهور (ت 646 هـ) يقول: الحد عند الأدباء: المعرف الجامع المانع. وفي حاشية الفوائد الضيائية في شرح عبارة الكافية: ليس غرض الأدباء من الحد إلا التمييز التام، أما التمييز بين الذاتيات والعرضيات فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن أحوال الموجودات على ما هي عليه[22].

ويقول الفاكهي في شرح الحدود النحوية: الحد والمعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد.. وهو ما يميز الشيء عما عداه.. ولا يكون كذلك..إلا إذا كان جامعاً لأفراد المحدود مانعاً من دخول غيرها..ثم يعلق قائلا: وخرج بعرف النحاة والفقهاء والأصوليين عرف المنطقيين، فإن المعرِّف بكسر الراء بالمعنى المذكور عندهم أعم من الحد لشموله له وغيره.. ثم يأخذ في تعداد الحدود الأربعة عندهم: الحد التام والناقص والرسم التام والناقص [23].

وقد اجتهد النحاة في أن يكون الحد النحوي جامعاً مانعاً متضمناً العناصر التي تميزه عما عداه وقد تفاوتوا في وضعها تفاوتاً واضحاً، ومن ثم نجد بينهم خلافاً طويلاً -لأنهم- كما قلنا غير مرة – اعتمدوا على الصفات المميزة أو الفارقة، فالأنباري (ت. 577 هـ) يذكر بعض حدود الاسم، ثم يقول: وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حداً، ومنهم من قال : لا حد له..ثم يقول كلاما مشابها عن حد الفعل والحرف[24].

(22) الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص. 42.
(23) السابق ص. 42.
(24) الأنباري، **أسرار العربية**، ص. 9-12.

ويقول ابن السراج (ت. 319 هـ) وهو من أوائل المعنيين بالتعريفات —في حد الاسم: ما دل على معنى مفرد...ثم يبين غرضه من هذا التحديد فيقول: وإنما قلت ما دل على معنى مفرد، لأفرق بينه وبين الفعل، إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان..ثم يعرف الفعل بقوله : ما دل على معنى وزمان..ثم يقول: وقلنا وزمان لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط.." [25].

وقد كان النحاة المتأخرون أطول باعاً في صياغة الحدود النحوية، فالجـــامي (ت. 898 هـ) يعرف الحرف والاسم والفعل مبيناً المكونات الفارقة الحاصرة لكل فيقول: علم بوجه الحصر أن الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها، بل تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى إليها، والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكن غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فالكلمة مشتركة بين الأقسام الثلاثة، والحرف ممتاز عن أخويه بعدم الاستقلال في الدلالة، والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران، ولاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران، فعلم لكل واحد منها معرف جامع لأفراده، مانع عن دخول غيرها".

ثم يبين المراد بالحد بقوله: وليس المراد بالحد ههنا إلا المعرف الجامع المانع"[26].

وهذا مثال آخر من باب يوضح طريقتهم في التعريف، وبيان ما يدخل فيه ما يخرج:

يقول ابن مالك (ت. 673 هـ) في ألفيته:

الحـــال وصف فضلة منتصب　　　مفهم في حـــال كفردا أذهب

ويشرح ابن عقيل (ت. 769 هـ) تعريفه ويقول: عرف الحال بأنه: الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة"...وخرج بقوله (فضلة) الوصف الواقع عمدة،

(25) ابن السراج، **أصول النحو**، ج.1، ص. 36 -38.

(26) الجامي، **الفوائد الضيائية** ج. 1، ص. 30.

نحو: زيد قائم، وبقوله (للدلالة على الهيئة) التمييز المشتق نحو: الله دره فارساً، فإنه تميز لا حال على الصحيح؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته.. وكذلك رأيت رجلاً راكباً، فإن (راكب) لم يسق للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل.. وقول المصنف (مفهم في حال) هو معنى قولنا (للدلالة على الهيئة) [(27)].

وطريقة الإخراج والإدخال، هي تحقيق للمبدأ الذي يقوم عليه التعريف بأن يكون جامعاً مانعاً.

غير أن بعض النحويين أجرى تعريف الحد الحقيقي على بعض المعرفات، كابن يعيش (ت. 643 هـ) الذي يعلق على تعريف الزمخشري للكلمة بأنها اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع "فيقول: اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تميزا ذاتيا حدوه بحد يحصل لهم الغرض، وقد حد صاحب الكتاب بما ذكر، وهذه طريقة الحدود؛ أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول. "ثم يأخذ في إجراء الحد بالشرط السابق [(28)].

1 – 8. مكونات التّعريف النحوي :

تعددت المعايير التي اعتمدها النحاة في تعريف الأقسام أو البواب النحوية، فقد اعتمد بعضهم المعنى وحدوا الاسم مثلا بأنه صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمن" واعترض بعضهم عيه، "لأنه من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين "كما يقول الزجاجي، واعترض عليه آخرون باعتراضات أخرى [(29)].

---

(27) ابن عقيل، **شرح الألفية**، ج. 2، ص. 242-243.

(28) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج. 1، ص. 18– 19.

(29) **الإيضاح في علل النحو**، ص. 48.

وفضّل بعض النحويين معيار الوظيفة التي يقوم بها في الكلام، أو الباب الذي ينتسب إليه في النظام النحوي، حده الزجاجي بقوله: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا به أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به" [(30)].

وقد لجأ بعضهم إلى ما سموه العلامات، وهي معايير شكلية، يميزون بها كل قسم من أقسام الكلام عن نظيره، بل وفروع كل قسم أيضاً، وقد جمع الأنباري أغلبها، ومن بين ما ذكره من علامات الاسم: قبوله الألف واللام والتنوين وحروف الجر والتنبيه والجمع والنداء والتصغير والنسب والوصف.." [(31)].

وفي ذلك يقول ابن مالك جامعا للاعتبار الشكلي والوظيفي:

بالجـــر والتنوين والنـــدا وأل ومسند للاسم تمييـــز حصل

2 – التّعريف عند الأطباء

أخذ العرب الطب عن اليونان، فترجموا كتبه المشهورة عن اليونانية والسريانية، وألفوا على منوالها، واعتمدوا على الأسس نفسها التي انبنى عليها الطب اليوناني.

ومن أشهر الأطباء اليونانيين الذين ترجمت مؤلفاتهم إلى العربية واقتدى به في التأليف الطبي والعلاج جالينوس المتوفى سنة 198م. وله كتب كثيرة من أهمها فيما نحن بصدده من حديث عن المصطلحات الطبية وتعريفاتها كتاب في الأسماء الطبية، يقول عنه ابن أبي أصيبعة: وغرضه أن يبين أمر الأسماء التي استعملها الأطباء على أي المعاني استعملوها، وجعله خمس مقالات، والذي وجدناه قد نقل إلى العربية إنما هو المقالة الأولى التي ترجمها حبيش الأعسم[(32)]. وكان هذا الكتاب مشهوراً عند العرب، وعلى

(30) الأنباري، **أسرار العربية**، ص. 5-6.

(31) م. س.ن.

(32) ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء** ، ص. 146.

منواله صنع الرازي مقالته في استنباط الأسماء والأوزان والمكاييل المجهولة الواقعة في كتب الطب، واقتدى به كل من جاء بعده من المهتمين بالاصطلاحات الطبية واصطلاحات الأدوية والأغذية.

شغل حنين ابن اسحـــاق (ت. 194 ﻫ) مكانـــة فريدة في تاريخ الطب ومصطلحه، وهو علم الطب والترجمة في دور النشأة.

ومن أهم كتبه كتاب (العشر مقالات في العين) وفي هذا الكتاب ما يقرب من مائة مصطلح يوناني في الطب وسبعين في الأدوية المفردة. وله أسلوب متميز في الاصطلاح وفي التعريف. كان يذكر المصطلح اليوناني أولا، ثم يقترح مصطلحاً عربياً، ثم يضع لع تعريفاً على النحو الآتي:

المصطلح اليوناني	**المصطلح العربي**	**التعريف**
قريسطالويذاس	الرطوبة الجليدية	بيضاء صافية نيرة مستديرة [وهي عدسة العين البلورية]
أيالويذاس	الرطوبة الزجاجية	الجليدية وهي شبيهة بالزجاج [والرطوبات في كلام حنين أغشية العين وسوائلها]

كانت طريقته في الترجمة والاصطلاح مرضية عند الذين ألفوا في الطب كالرازي وابن سينا، أما الأسماء اليونانية التي عربها والتي ربما استخدمها في بداية الأمر، فقد تبارى خلفه في ترجمتها ولم تترك على حالها طويلا[33].

يضم كتاب الحاوي للرازي (ت. 311 أو 320) قسماً هاماً عن تسمية الأعضاء والأدواء باليونانية والسريانية والفارسية والهندية والعربية.

(33) حنين بن إسحاق، **العشر مقولات في العين**، ص. 30.

وهذا القسم من الكتاب معجم هو أول معجم في العربية في الأدوية المفردة. يضم المعجم (911 مفردة) يذكر المفردة أو المدخل ثم يعدد خصائصها العلاجية، ويحدد صفاقا أو ماهياقا وقد ينسبها إلى لغتها.

2 – 1. ومن مصطلحات الكتاب:

الرمد: ورم يحدث في الملتحم، والملتحم جزء من الغشاء المغشي على القحف من خارج.

الشَّعيرة: ورم مستطيل شبيه الشعيرة يحدث في طرف الجفن.

الثآليل: ورم صلب يحدث في باطن الجفن الأسفل أو الأعلى أو في ظاهرهما أو فيهما جميعا[34].

ولأبي منصور الحسن بن نوح القمري (ت. 390 ه) معجم في الاصطلاحات الطبية هو أول معجم خاص بها. وبهذا المعجم ما يقرب من أربعمائة مصطلح وتعريفاتها مصنفة في عشرة أبواب.

وكان القمري يفسر كل لفظ في معجمه تفسيرا مجردا.. ويشرحه شرحاً كافياً على مذهب أهل صناعة الطب.

وكانت التعريفات تتفاوت في مكوناتها، فقد تتضمن عدداً قليلاً من المكونات، مثل:

الصداع: وجع الرأس كله.

الشقيقة : وجع أحد شقيه.

وقد تجيء متضمنة عدداً أكبر مثل:

---

(34) الرازي، الحاوي، ج. 2، ص. 9– 59– 60.

السَّرْسام: ورم حار في الدماغ أو في الأغشية المحيطة به، وعلامته: حمى قوية، وهذيان واحمرار العين جدا وكراهية الضوء.

القُلاع: بثور وقروح حارة، تحدث في سطح جلدة الفم إما بيض وإما حمر وإما سود وإما صفر [35].

وفي كتاب (القانون في الطب) لابن سينا (ت. 428 هـ) جزء خاص بالأدوية المفردة أحصى فيه أسماء الأدوية المفردة: نباتية أو حيوانية أو معدنية، ووضعها في ثمانية وعشرين فصلا مرتبة وفق حروف (أبجد هوز...)

وتبلغ مداخل هذا الجزء أو المعجم ثمانمائة مدخل أو مادة وقد اتبع في تعريفه طريقة محكمة تعتمد على أسس ثلاثة، أولها: الوصف العلمي لتركيب الدواء أو ماهيته، والثاني: طبيعة الدواء (من حيث الحرارة أو البرودة أو الرطوبة أو اليبوسة) والثالث: الخصائص العلاجية، ومن أمثلة ذلك:

أُشنة (الماهية) قشور دقيقة لطيفة، تلتف على شجر البلوط والصنوبر والجوز، ولها رائحة طيبة.. (الطبع) فيه برودة يسيرة إلى الفتور، وقبض معتدل..(الأفعال والخواص) لها قوة قبض وتحليل معا وتليين..إلخ.

أسفيداج (الماهية) هو رماد الرصاص والآنك...(الطبع) بارد يابس في الثانية. (الأفعال والخواص) المتخذ بالخل شديد التلطيف...وهو مُغَرٍّ...إلخ [36].

وفي الجزء الأول من كتابه في حد الطب وموضوعاته، وفي أحد فصوله كلام جيد عن الأعراض والدلائل التي يفرق بها بين مرض ومرض وحالة وحالة، ولا يتسع المقام لغير هذه الإشارة، وعلى الراغب في التفصيل الرجوع إلى الكتاب [37].

---

(35) القمري، "كتاب التنوير"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 65، العدد، 4، ص. 14– 16– 22.

(36) ابن سينا، **القانون**، ج. 1 ، ص. 249 – 258.

(37) ابن سينا، **القانون**، ج. 1، ص. 112 – 147.

وفي كتاب (الجامع لمفردات الأدوية والأغذية) لابن البيطار (ت 646 هـ) وصف 1400 نوع من العقاقير، منها 300 لم يسبقه إلى وصفها أحد.

وفي تعريفه لهذه المفردات يذكر التعريف اللغوي في العربية وفي غيرها من اللغات، ثم يصف المفردة وصفا قائما على المشاهدة والنظر، ليحدد ماهيتها ومنفعتها، ومن أمثلته:

حجر يهودي: ..حجر شبيه في شكله بالبلوط أبيض خشن الشكل جدا فيه خطوط متوازية كأنما خُطت بالبيكار، وهو حجر ينماع بالماء لا طعم له وإذا أخذ منه مقدار حمصة وحك على مسلة الماء كما تحك الشيافة وشرب بثلاث قوابوسات ماء حار نفع من عسر البول وفتت الحصاة المتولدة في المثانة.

البابونج..له أغصان طولها نحو شبر..فيها شعب وورق صغار دقاق ورؤوس مستديرة صغار في باطن زهر بعضها أبيض وفي بعضها مثل لون الذهب... وينبت في أماكن خشنة وبالقرب من الطرق ويقلع في الربيع...وينفع من الإعياء أكثر من أي دواء، ويسكن الوجع ويرخي الأعضاء المتمددة.. [38].

2 – 2. مكونات التعريف في الطب والمفردات :

نتبين من خلال ما ذكرناه من نهج الأطباء في التعريف بمصطلحات الطب والمفردات أنهم –على تفوت فيما بينهم– في التعبير يلمون بما يتهيأ لهم من مكونات ليكون التعريف مساوياً للدال كافياً لمن يرجع إليه، وأنهم أيضاً يتفاوتون في تعريف بعض المصطلحات فتقل مكوناتها أو تكثر.

أولا: في الطب :

من المكونات التي استخلصناها من مؤلفاتهم:

(38) ابن البيطار، **المفردات**، ج. 1، ص. 713 و73.

1- بيان المرادف في العربية أو في غيرها من اللغات..فيقال مثلا: الرسام: ورم...ويسمى قرانيطس.

2- بيان صفات المعرَّف لازمة أو عارضة. والغالب أن ينسب إلى نوع من أنواع الأمراض أو عضو من الأعضاء فيقال مثلا: الجمرة: قرحة...، السرطان: ورم...، الجدري:...بثور...، البحران: استفراغ..إلخ.

أو يقال: القيفال: عرق..، القولون: مِعي...، الوتر: عصب...، الغضروف: عظم...، الشريان: عرق... .

وهذا كله مبني على المبادئ والتعريفات العامة النوعية للطب مثل: الطبائع الأربع: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة... والمزاج..والأخلاط والطبع، والمرض والعرض والمادة والفضول..إلخ، وعلى المقصود بأسامي البدن: العروق، الأوردة، الشرايين، الأغشية، الأوتار، الغضاريف، التجاويف، المسام، المنافث، الرُّبط، المِعي..إلخ[39].

3- بيان الموضع الذي يحدث فيه المرض، مثل: الغَرَب: ناصور يحدث في مأق العين. الضفدع: ورم يحدث تحت اللسان.

4- بيان ما يصاحب المرض من عوارض مثل الدُّبيلة: خراج يحدث من ورم وبلا ورم، وهي لزجة غليظة تحتقن في عضو فيفسد، ويفسد ما حولها من الأجسام، ويطول مكثها فيه، ثم يتغير لون تلك الرطوبة إلى البياض.

5- بيان شكل العضو المصاب أو لونه أو قدره مثل: النمش: نقط حمر وصفر..إلخ. الدوالي: عروق غلاظ كثيرة، ملتوية منتنة الالتواء، شديدة الخضرة والغلظ.

---

(39) القمري، كتاب التنوير، م.س. ص. 42-46.

6- بيان ما ينتج عن العلة، مثل: الجذام: علة يتناثر معها الشعر أو لا ثم تسقط الأطراف أو لا كذلك إلى أن يموت العليل. ويسميه القمري الدليل أو العرض كالحمى الحادثة من ورم أو العطش الحادث من الحمى..أو القطع والكسر أو الهتك أو الخرق...إلخ.

7- بيان سبب العلة، مثل القرون: عقد تنعقد في الكتف...من العمل الدائم أو من دوام مصاحة الخف إياه.

8- بيان إحساس المريض بها ومعاناته منها، مثل: الصداع: وجع الرأس كله، البيضة: صداع ينوب بأدوار فيطلب صاحبه الظلمة والوحدة. والماليخوليا: مرض سوداوي يضر بالفكر من غير تعطيل الأفعال الأساسية، النار الفارسي: حكة وتلهب شديد لا يطاق.. .

ثانيا: في المفردات والأدوية :

المفردات أو الأدوية قد تكون نباتية أو حيوانية أو معدنية.

والنباتي منها قد يكون ثمراً أو بذوراً أو زهرة أو ورقا أو قضبانا أو أصولاً أو قشوراً أو عصارات أو ألباناً. والحيواني منها قد يكون: ذراريح (حشرات) أو أعضاء من حيوان أو أحشاء أو مرارات. والمعدني: حجري مثل اقليما وما ينبع: مثل القار. والغالب في التعريف أن تكون مكوناته على النحو الآتي مع تفاوت فيها قلة أو كثرة:

1- بيان المرادف اللغوي في العربية أو في غيرها من اللغات مثل: اليبروح هو بالفارسية هزاز كشاي وتفسيره: يحل ألف عقدة، بقلة الحمقاء هي: الرجلة.

2- بيان خصائص المفردة أو الدواء المتحدث عنه من عدة نواح

أ- مادها أو ماهيتها أهي قشر أم عصارة أم صمغ..إلخ مثل: البسباسة: قشور جوز بوا، الأقاقيا هو عصارة القرظ، الاصطرك هو صمغ الزيتون.

ب- خواصها العلاجية: مثل لسان الحمار: نبات قابض يجفف، لسان الثور: مُفرح وهو حار رطب، قرة العين نبات..يفتت الحصى في المثانة.. .

ج- المكان الذي يتوافر فيه: طاليسفر تجلب من الهند، جار النهر: نبات ينمو في شطوط الأنهار، لاعية: شجرة تنبت في أعالي الجبال.

د- الشكل الذي يبدو عليه أو لونه: الترمس: حب أكبر من العَدَس، الورْس: يجلب من اليمن أحمر قان.

هـ- كيفية معالجته ليكون صالحا للتداوي..الساذج يجمع ويشد في مكان بكتان ويجفف.

وقد تذكر معلومات أخرى عن مقدار ما ينفع منه، وعن بدله عند فقده..إلخ.

3 – التّعريف المعجمي

على الرغم من أن المعجم اللغوي غير المتخصص قد يقوم بوظائف كثيرة، منها: بيان النطق، والرسم الإملائي والتأصيل الاشتقاقي..إلخ، فإن الوظيفة الأولى التي يُستشار فيها المعجم وتستحوذ على اهتمام مستعمله هي المعنى. وبيان المعنى -هو إلى حد كبير- تعريف؛ لأنه وصف لفظي يحدد صفات الدال ويميزه عن أي دال آخر.

والغالب أن تختلف مكونات التعريف وفقا لاعتبارات عديدة لعل أهمها يتصل بمستعمل المعجم أو يتصل بالمجالات الدلالية للعلوم والفنون والتكنولوجيا.

3 – 1. التّعريف في المعاجم القديمة :

والمعجم اللغوي- من شأنه أن يهتم ببيان المعنى في الاستعمال في اللغة العامة أي كما يستعمله الناس لا كما يستعمله العلماء وأهل الصناعات وغيرهم من الخاصة.

ومع ذلك فإنه قد يهتم –على تفاوت– بالمعنى في علم بعينه أو في صناعة بعينها، لارتباطه بحياتهم على نحو أو آخر، ولحاجتهم إليه أحيانا. وبخاصة ما يصل بحياتهم من حيوان ونبات ومعادن وآلات وأمراض وأدوية وأغذية..إلخ.

والتراث المعجمي العربي منذ الخليل (ت 175 هـ) في **العين** إلى الزبيدي 1205 هـ في **تاج العروس** يعكس هذا المسلك بوضوح فنجد فيه عديدا من المصطلحات –في مختلف العلوم والفنون في النبات والحيوان والطب والهندسة والفقه..إلخ مشروحة بمفاهيمها العلمية، بل إننا نجد ظاهرة واضحة بين اللغويين والعلماء، يعتمد بعضهم على بعض ويأخذ بعضهم من بعض.

أمثلة من المعاجم القديمة

كتاب **العين** للخليل بن أحمد هو أول معجم عربي يفسر ألفاظ العربية ويرتبها في نظام شكلي مطرد.

وبالنظر فيه نجد تعريفاته للألفاظ الخاصة بالنبات والحيوان والمعادن والآلات..إلخ تتفاوت في عدد من مكوناتها تفاوتاً واضحاً. على النحو الآتي:

1- أسد: معروف

2- نسر: طائر معروف

3- فِرْصاد: شجر معروف

4- بسباسة: بقل

ففي المثال الأول لا يفسر مدلول اللفظ ويحيل إلى المستعمل لأن معناه معروف له. وفي الأمثلة الأخرى يحدد النوع الذي ينتمي إليه الدال فحسب (طائر، شجر، بقل،..إلخ).

وقد يكتفي الخليل بتفسير المعنى بالمرادف.

1- البُلسن: العدس.

2- الإثمد: حجر الكحل.

3- الآنك: الأسرب.

وفيما يتصل بالأمراض قد يكتفي ببيان نوع المرض ثم يذكر موضعه.

1- شقيقة: وجع الرأس.

2- رمد: وجع العين.

3- نقرس: داء في الرجل.

4- ثؤلول: إخراج.

وقد يتوسع الخليل في الوصف فيضيف مكونات أكثر:

1- أنبج: حَمْل شجرة بالهند...على خِلقة الخوخ، مُجَرَّف الرأس، وفي جوفه نواة كنواة الخوخ، يربب بالعسل.

2- دبابة: آلة تتخذ للحرب، يدخل فيها الرجال بسلاحهم ثم تدفع في أصل حصن فينقبون وهم في جوفها.

3- تَنُّوم: شجر له حمل، صغاره كمثل خِلقة الخروع، ينغلق عن حب يأكله أهل البادية، وكيفما زالت الشمس تبعها بأعراض الورق.

وفي هذه التعريفات يحاول الخليل أن يحدد المفهوم بطريقة أوسع، فبعد أن يحدد نوعه يحدد شكله ووظيفته، ما تهيأ له ذلك.

وحين نقرن ما ذكره الخليل وفي ضوء الأمثلة السابقة بما ذكره ابن منظـــور (ت771 ه) مثلا في اللسان وهو من أكبر المعاجم العربية لا نجد خلافاً كبيراً. (انظر 40).

غير أن الفيروزبادي (ت 862 هـ) صاحب **القاموس المحيط** توسع في ذكر أسماء النبات والحيوان والأمراض والأدوية ومصطلحات العلوم والفنون وتوسع في تعريفها، و من أمثلة ذلك:

1- بسفايج: عروق في داخلها شيء كالفستق عفوصة وحلاوة، نافع للماليخوليا والجذام.

2- الذُّرُحْرُح: دويبة حمراء منقطة بسواد، تطير، وهي من السموم.

3- القولنج: ..مرض معوي مؤلم يعسر معه خروج الثفل والريح.

3 - 2. التعريف المنطقي في المعاجم :

ثمة طرق عديدة لشرح المعنى في المعاجم منها التعريف المنطقي.

رأينا في مستهل البحث عند الحديث عن الحد عند المناطقة أنهم يرون أن الحد التام يتألف من الجنس القريب والفصل، ففي حد الإنسان يقولون إنه حيوان ناطق، فحيوان جنس وناطق فصل، والحد التام هو الغاية عندهم في الدلالة على ماهية الشيء أي كمال وجود الذاتي.

وثمة حدود أخرى تجري في الاستعمال ولكنها دون الحد التام كالحد الناقص الذي يتألف من الجنس البعيد والفصل أو الفصل وحده كأن يقال عن الإنسان إنه كائن حي ناطق أو هو الناطق، والرسم التام ويتألف من الجنس البعيد والخاصة أو الخاصة وحدها مثل الإنسان هو الضاحك[40].

وقد استخدم التعريف المنطقي -على خلاف بين المناطقة والأصوليين- في العلوم العربية والإسلامية كعلم الكلام والفقه والنحو.

---

(40) لسان العرب لابن منظور في المواد السابقة، انظر فهارس **لسان العرب** نشرة دار المعارف بمصر.

وقد طبقه بصوره الأربعة المعجميون أيضاً على تفاوت، ولكنهم لم يلتزموا بشروطه في كل الأحوال؛ لأنهم وضعوا في اعتبارهم أيضاً المفهوم الذي يدل عليه اللفظ في الاستعمال.

وقد رأينا في الأمثلة السابقة أن المعجميين يشيرون في التعريف أحياناً إلى النوع (حيوان، نبات، جماد) وقد يشيرون إلى النوع الفرعي مثل حشرة دويبة..جذر ساق لحاء ثمر صمغ..إلخ.

وأنهم يهتمون ببيان الصفات الجوهرية في المعرَّف أو الصفات المميزة له، وأنهم يهتمون كذلك ببيان منفعته أو وظيفته.

3 – 3. المكونات الدلالية للتعريف المعجمي :

تقوم فكرة المكونات الدلالية على تحليل المحتوى الدلالي للكلمة إلى عدد من العناصر أو الملامح التمييزية التي يفترض ألا تتجمع في كلمة أخرى سوى الكلمة المشروحة، وعلى سبيل التمثيل إذا أردنا أن نحدد الملامح[41] التمييزية بين الفنجان والكوب فقد نقول:

الفنجان: قدح صغير من الخزف ونحوه، تشرب فيه القهوة.

الكوب: قدح من الزجاج ونحوه، مستدير الرأس، لا عروة له، يشرب فيه الماء والشاي. إلخ.

وقد قام التحليل على اعتبارات ثلاثة هي المادة والشكل والوظيفة، وقد توضع في الاعتبار صفات أخرى مادام لها دور في الوصف والتفريق.

ونظرية المكونات الدلالية تفيد صانعي المعجم من جهات ثلاث.

(41) الشافعي، حسن، **في المنطق ومناهج البحث**، ص. 20-25.

1- تحليل كلمات كل حقل دلالي، وبيان العلاقات بين معانيها، كما يحدث مثلا عند تحليل أواني الطبخ أو الشرب..إلخ.

2- تحليل مكونات المشترك اللفظي أو معانيها المتعددة كما يحدث بين معاني كلمة (عين).

3- تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية، كما يحدث مثلا عند تحليل مدلول كلمة فنجان أو كوب..إلخ [42].

ولا شك في أهمية الإجراءات المتبعة في تحليل المكونات في دقة الوصف والتعريف ولكنني لست من اللغويين الذين يبالغون في حداثة نظرية المكونات الدلالية وأصالتها، ولست معهم في غيابها في العمل المعجمي القديم والحديث [43] لأن النظرية في تقديري إعادة صياغة للعناصر التي يتكون منها التعريف المنطقي. فالتعريف المنطقي يهدف إلى بيان الصفات الذاتية التي هي قوام المعرِّف، وإلى بيان الصفات أو اللوازم التي تميزه عن غيره.

فانتساب المعرف إلى جنس بعينه أو نوع بعينه يعني أنه تتمثل فيه صفات مشتركة هي صفات الجنس أو النوع، وبيان الفصل يعني بيان الصفة القائمة بالذات والدالة على تمامه. كما أن بيان الخاصة يعني أيضا بيان الصفة التي تميزه عن غيره وهي صفة لازمة له، وإن لم تكن من صفات ذاته.

ومع أن وصف المعرفات بالأعراض من مواضع القصور في التعريف المنطقي، لأنها لا تلزم الموصوف بها بل تزول عنه، فقد استخدمها العلماء اللغويون أحيانا حين لا تتهيأ لهم الصفات الذاتية أو اللوازم، وهكذا يتبين لنا أن البحث في الفصول أو الخواص أو الأعراض ما هو إلا محاولة لبيان المكونات الدلالية التي تتمثل في المعرَّف.

---

(42) عمر، أحمد مختار، **صناعة المعجم الحديث**، ص. 126.

(43) م.ن. ص. 126.

3 – 4. التّعريف في معاجم المجمع :

التعريف في المعاجم الحديثة –عامة أو متخصصة– هي ثمرة تقدم العلوم ابتداء من عصر النهضة حتى اليوم. للفلاسفة دور كبير في هذا التقدم، فـــ(كانت) مثلا يحدثنا عن كيف تتكون الصور الذهنية للأشياء التي نرغب في تعريفها فيرى أن ثمة ثلاثة أنشطة ذهنية لازمة لتكوين التصور (المفهوم) هي: المقارنة، والتأمل، والتجريد. فحين يقارن المرء بين الأشياء يدرك عدد الخصائص المسئولة عن هذا التشابه أو التباين، وعليه في نهاية الأمر أن يجرد أو يحدد الخصائص الجوهرية التي تشكل أو تؤلف التصور قيد البحث [44].

وعلماء المصطلحية يرون أن لكل مفهوم بعدين أساسيين أولهما كمي والثاني كيفي، ويمثل البعد الأول شمول المفهوم من حيث الأفراد الذين يصدق عليهم ويسمى هذا البعد في أبحاث المنطق التقليدي (الماصدق). ويمثل البعد الثاني تضمن المفهوم للصفات الجوهرية أو الصفات المرتبطة في ذهن الشخص بهذا المفهوم أي الصفات المشتركة بين الأفراد الذي ينطبق عليهم ذلك المفهوم.

وهي بعامة صنفان:

الخصائص الجوهرية: المتقومة بذاتها غير المفتقرة إلى غيرها والمتعينة بما فيها، أي الخصائص الدائمة الثابتة اللازمة للفرد المعرف، وأهمها خصائص المادة والشكل والحجم واللون والطعم والحرارة...إلخ.

الخصائص العَرضية: وهي الصفات الخارجة عن المفهوم ولا تقوم بنفسها، مثل خصائص الغَرض (الوظيفة) والاستعمال، والموضوع والمنشأ والمكتشف..إلخ [45].

---

(44) القاسمي، علي، "علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، اللسان العربي"، عدد، 30، ص. 89.

(45) م.س.ن، ص. 90.

4 – خصائص التصور (المفهوم)

هي العناصر التي بها تحدد صفات المفرد (الموضوع) الذي يمثله المفهوم. وتستخدم هذه العناصر لمقابلة المفاهيم الأخرى التي تشترك معه في بعض الصفات. وفي بناء المنظومات المفهومية. وفي هذه الحالة يطلق عليها الخصائص التصنيفية (انظر مثلا التصنيفات الجارية في علم النبات والحيوان) ويتم اختيار الخصائص التصنيفية في ضوء بنية وطبيعة الحقل العلمي الذي تنتمي إليه المفاهيم المراد تصنيفها [(46)].

وعلى سبيل المثال نجد علماء النبات والحيوان يقسمون الكائنات الحية من نبات وحيوان إلى مجموعات وطوائف أو فصائل، أو أجناس، وأنواع طبقاً لصفاتها المشتركة. أما الصفة المميزة فيعنون بها الصفة التي تميز كل صنف من الأصناف السابقة عن غيره.

وقد جرت معاجم المجمع على وصف المعرف من نبات أو حيوان وفق هذا المنهج فتبين انتسابه إلى صنف من الأصناف، وهذا ليعني أنه تتوافر فيه صفات الصنف، وبعد ذلك تذكر الصفات المميزة لهن ومن أمثلة ذلك:

الآس: شجر دائم الخضرة، بيضيُّ الورق، أبيض الزهر أو ورديه، عطري، وثماره سود تؤكل غضة، وتجفف فتكون من التوابل، وهو من فصيلة الآسيات. (والتعريف مصحوب بصورة لزيادة الإيضاح).

البجعة: طائر مائي شاطئيٌّ من الفصيلة البجعية، ورتبة شاملات الكف، طويل الساقين والعنق والمنقار، صبور على الطيران، وهو أنواع أشهرها الأبيض. (والتعريف مصحوب بصورة لزيادة الإيضاح).

وكذلك بفعل علماء الفيزياء والكيمياء والفلك..إلخ يعمدون إلى التعريف بالتصنيف وبيان الخصائص وفق الاعتبارات العلمية التي يروها كاشفة عن جوهر الموصوف والمميزة له عن غيره، ومن أمثلة ذلك:

---

(46) م.س.ن، ص. 90.

الذهب: عنصر فلزي، أصفر اللون، وزنه الذري 197.2 وعدده الذري 79، وكثافته 1.94.

الأثيل: مجموعة أحادية التكافؤ، مكونة من ذرتين من الكربون وخمس ذرات من الإيدروجين.

المذنَّب: جرم سماوي، له ذنب غازي مضيء، يدور حول الشمس في فلك بيضي، ويظهر من حين إلى حين.

وقد راعى المجمع في معجماته الثلاثة (الوجيز والوسيط والكبير) المستوى العلمي واللغوي للمستعمل ولتطور العلوم، فأوجز في مكونات التعريف وتوسط وتوسع، وهذا مثال على ذلك:

يعرف (المعجم الوجيز) (الأوز) بأنه "نوع من الطيور أكبر من البط جسماً، وأطول عنقا" على حين يعرفه (المعجم الوسيط) بأنه طائر يشبه البط في شكله العام، لكنه أكبر منه حجما وأطول عنقاً"، على حين يعرفه (المعجم الكبير) بأنه جنس من الطيور البرية أو المستأنسة يشبه البط، ولكنه أكبر حجماً وأضيق منقاراً، طوال الأعناق، مكففة الأصابع من الفصيلة الوزية Anserida".